توخي معاني النحو بين سيبويه (١٨٠هـ) والجرجاني (٤٧١هـ) التقديم والتأخير، والحذف أنموذجاً

إعداد

د/ أسماء سيد عبد الرحمن حسين

مدرس اللغويات بالكلية

جامعة الأزهر الشريف

١٤٤٤هـ /٢٠٢٣م

توخي معاني النحو بين سيبويه(١٨٠هـ) والجرجاني(٤٧١هـ)
التقديم والتأخير والحذف أنموذجًا

د/ أسماء سيد عبد الرحمن حسين.

ملخص البحث: شاع عن النحو أنَّه مجرد قواعد تتحقق في الإعراب أقصى ما تفيده هو تقويم اللسان عند نطق الكلمات، ولا شك أنَّ له معاني أخرى وهي المعنى الوظيفي داخل التراكيب وارتباطها بالمعنى النفسي الذي من خلاله يتم الاختيار والتأليف بين الألفاظ والعبارات وعلى أساسها يتحقق النظم، وهذه هي قضية النظم التي تحدث عنها الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) بقوله: "النظم هو توخي معاني الإعراب"، وهذا المعنى الوظيفي الذي ذكره الإمام قد ذكره أئمة النحو قبله وعلى رأسهم سيبويه فعند حديثه عن ضبط القواعد كان من أهم أسس بنائها عنده هو فهم المقصود الذي على أساسه قام بضبط هذه القواعد، فلم ينفك النحو يومًا عن علم المعاني فهو ليس تركيزًا على الإعراب وحفظ القواعد فحسب، وإنَّما هو مرتبط بسياقات الاستعمال، والتكامل الذي وضعه الجرجاني بالترابط بين المعنى والقاعدة النحوية نجد جذوره عند إمام النحاة سيبويه، الذي لم يهمل المعنى في بناء العمل النحوي ولم يكتف بالمعاني النحوية فقط بل تجاوزها إلى المعنى الدلالي وما يؤديه الموقف السياقي في إبراز هذا المعنى كما أنَّ المعنى عنده كان هو الفيصل في قبول التراكيب والأساليب، وإن كان الجرجاني قد استفاض في المعاني أكثر بحديثه عن نحو الجملة لكنه كان دائمًا ما يؤكد أنَّه جزءٌ يسير من نحو أشمل من ذلك، وعلى هذا يقوم هذا البحث بتوخي معاني النحو بين إمامين كل منهما إمام علمه، ويتَّخذ البحث من التقديم والتأخير، والحذف أنموذجا يوضح من خلالهما كيف كانت المعاني هي الهم الأول للنحاة التي قام على أساسها ضبط القواعد، فكتاب سيبويه هو الثمرة التي اكتمل بها نضج علم النحو معنى ومبنى.

الكلمات المفتاحية: سيبويه- الجرجاني- المعنى- الإعراب-التقديم- التأخير- الحذف.

Abstract:

Exploring the meanings of grammar between Sibawayh (180 AH) and Al-Jurjani (471 AH)

Submission, delay, and deletion are a model

Asmaa Sayed Abdel Rahman Hussein.

It is common for grammar that it is just rules that are achieved in the expression, the maximum benefit of which is straightening the tongue when pronouncing words, and there is no doubt that it has other meanings, which are the functional meaning within the structures and their connection to the psychological meaning through which the choice and composition is made between words and expressions and on the basis of which the systems are achieved, This is the issue of nazm that Imam Abd al-Qaher al-Jurjani (d. 471 AH) spoke about when he said: "Nazm is the pursuit of the meanings of inflection." This functional meaning that the imam mentioned was mentioned by the imams of grammar before him, headed by Sibawayh. understand the meaning on the basis of which he set these rules, Grammar has never been separated from the science of meanings, as it is not only a focus on parsing and memorizing grammar, but rather it is linked to the contexts of use, and the integration that Al-Jurjani established with the interconnection between the

meaning and the grammatical rule. Rather, he went beyond it to the semantic meaning and what the contextual situation leads to highlighting this meaning, just as the meaning for him was the decisive factor in accepting structures and method that, Accordingly, this research envisages the meanings of grammar between two imams, each of whom is the imam of his knowledge, and the research takes precedence and delay as a model through which it explains how the meanings were the first concern of the grammarians on the basis of which he set the rules .

Keywords: Sibaway – Al–Jurjani – meaning – syntax – introduction – delay – deletion.

المقدمـــة

الحمد لله المتفرد بالعظمة والعزة والكبرياء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على خير العباد نبينا وسيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعـــد

فيعدُّ كتاب سيبويه أول أثر متكامل مكتوب ومدوَّن وصل إلينا في النحو العربي، كما أنَّ الكتاب قد نقل إلينا آراء من تقدَّم سيبويه من علماء النحو واللغة، فهو يعدُّ تجميعًا لجهود النحويين السابقين علي سيبويه الَّذين تتلمذ على أغلبهم، بالإضافة إلى جهد سيبويه الذي لا يمكن التقليل منه ولا الحط من شأنه، فقد جمع الكتاب القوالب اللغوية المتشابهة وعرضها من خلال النماذج اللغوية المبنية على الاستعمال الوارد على ألسنة العرب، وقد كان سيبويه لا يوجه همه إلى صياغة القاعدة النحوية فحسب بل كان يعتمد على تحليل الأساليب ودراستها لا من ناحية التقعيد أو ما تدلُّ عليه الحركة الإعرابية فقط وإنَّما يدرسها من الناحية البيانية الذوقية، فأحيانًا وأنت تتصفح كتاب سيبويه تحس أنَّك أمام كتاب بلاغة وذوق وبيان لا كتاب قواعد نحوية جامدة(١).

ثم جاء العلماء بعد سيبويه ينهلون من كتابه، ويُرتِّبونه ترتيبًا آخر، لكنهم ساروا على منهجه في الاستنباط وفهم المعاني، فنشأ من هذا العمل مسميات أخرى للعلوم، ومِمَّا استقل من هذه العلوم علم البلاغة، فلسيبويه مواضع عن هذا العلم منها ما هو واضح ومركز في الكتاب، ومنها ما هو عبارة عن لمحات عابرة، وكان لعلم المعاني في كتاب سيبويه النصيب الأكبر من علوم البلاغة لما حواه الكتاب من أحوال تتعلق بحال المسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل، ولهذا يعد كتاب سيبويه هو النواة التي استند عليها الإمام عبد القاهر

(١) انظر: النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، لشعبان عوض محمد العبيدي صـ١١٥: ١١٨.

الجرجاني في تدوينه لعلم المعاني لما اشتمل من أسرار بلاغية، فالصلة وثيقة بين علم النحو والبلاغة، ويهدف هذا البحث إلى التطرق إلى بابين من أبواب علم المعاني وهما التقديم والتأخير، والحذف، نبحث عن جذورهما في كتاب سيبويه وكيف استنبطهما إمام النحاة وأسس لهما بالشواهد التي تدلل عليهما مع بيان المعاني التي حوت هذين البابين، ومن هنا كان عنوان هذا البحث "توخي معاني النحو بين سيبويه(١٨٠هـ) والجرجاني (٤٧١هـ) التقديم والتأخير، والحذف أنموذجًا"، وقد كان من أسباب اختيار هذا الموضوع هو ما كان يتردد أنَّ النحو هو العلم الذي يعرف به ضبط أواخر الكلمات ومعرفة حالتها من ناحية الإعراب والبناء، وتراكيب الجملة فحسب، وما هو إلَّا دراسة جافية لا علاقة لها بالمعاني، ولكن الحقيقة أنَّ علم النحو امتدت جذور معانيه منذ نشأته وسُجِّلت بما سطره إمام النحاة سيبويه في كتابه حيث فتَّش–رحمه الله– عن معاني النحو في أثناء مراعاته لضبط الكلمات وبحث وكشف في معاني التراكيب وصحتها ومعرفة أسرار جمالها وفصاحتها بشكل يخلو من الخطأ النحوي، وقد ربط سيبويه ما يعرض للتركيب من تغيير عن شكله الحقيقي بأغراض المتكلمين ومقاصدهم وأحوال المخاطبين وسياق الحال وما يوجبه من دلالات ومعانٍ، فالبحث قائم على بطلان القول بأنَّ النحاة قصروا بحثهم على الحرف الأخير للكلمة، وأنَّ النحو محصور في جزء يسير لا علاقة له بالمعاني، والحقيقة أنَّ الصلة بين علم النحو وعلم المعاني صلة رحم بين العلمين وعلاقة تكامل معرفي كل منهما يخدم صاحبه ويكمله.

الدراسات السابقة:

قامت عدة دراسات تحدَّثت عن علاقة علم المعاني بعلم النحو وكيف كان لعلم النحو الأثر البالغ في نشأة علم المعاني، وكيف امتدَّت جذور علم المعاني في كتاب سيبويه، فمن هذه الدراسات:

١- مباحث علم المعاني عند سيبويه، لباهي عمر، وأحمد لعويجي- جامعة محمد بوضياف-الجزائر- مجلة إشكالات في اللغة والأدب.

٢- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، د/ عبد الفتاح لاشين-الرياض المملكة العربية السعودية.

٣- معالم التلاقي في فهم النص بين علم النحو وعلم المعاني "دراسة تحليلية تطبيقية في ديوان عروة بن الورد"، لـ/ هنية فتحي أحمد المروي-كلية الدراسات الإسلامية والعربية -جامعة الأزهر- الزقازيق.

٤- أثر النحاة في البحث البلاغي، د/ عبد القادر حسين- دار غريب- القاهرة ١٩٩٨م.

٥- ظاهرة التقديم والتأخير عند عبد القاهر الجرجاني، أ/علي علوش- مجلة اللغة العربية-المجلد ٢٤-٢٠٢٢م.

٦- النظم بين سيبويه والجرجاني، لمحمد همَّام- مجلة المنهل٢٠٠١م.

٧- النظم من سيبويه إلى الجرجاني، د/سامي عوض، وحسن شحود، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية-العدد(١٧)- ٢٠٠٢م.

٨- معاني النحو على ضوء نظرية النظم لعبد القاهر الجرجاني من خلال كتابه دلائل الإعجاز، لـ/عريبي صالح-مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية-الجزائر.

٩- مباحث نظرية النظم في كتاب سيبويه- ظاهرة التقديم والتأخير أنموذجًا- لـ/ عاشوري طارق وخضاري صباح- مجلة اللغة العربية-٢٠٢٢م.

١٠- أثر المعنى في تقدير بناء التراكيب، وإعرابها عند سيبويه، لمحمد علي السليم- إربد-٢٠٠٤م.

١١- الحذف من التراكيب وتوجيهه في كتاب سيبويه دراسة في القاعدة، والقياس- رسالة ماجستير للباحثة عزيزة عبد الله الغوينم- جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية١٤٣٢هـ.

١٢- من حذف الفعل عند سيبويه - لمحمد الريطني-الجامعة الأسمرية-طرابلس- العدد الثالث -٢٠٠٤م.

١٣- أثر السياق في العلاقات النحوية عند سيبويه-رسالة ماجستير لـ/سارة عبد الخالق الخالدي-كلية الآداب-الجامعة الامريكية-بيروت ٢٠٠٦م

وغيرها من دراسات قامت على علاقة علم المعاني بالنحو، وهذه الدراسات منها ما هو مُتَيَسَّر وتم الاطلاع عليه، ومنها ما هو مجرد عناوين فقط على الشبكة العنكبوتية، وقد استفاد البحث من هذه الدراسات، وأضاف عليها بعض المعاني الأخرى وشواهدها التي ذكرها إمام النحاة سيبويه في كتابه هذه المعاني التي بنى عليها علماء البلاغة علم المعاني مع الزيادة عليها والتجويد فيها والتنقيح.

وقد اشتمل البحث على مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وثَبْت المصادر والمراجع وفهرس للموضوعات، أمَّا المقدمة ففيها الحديث عن الموضوع وسبب اختياره والدراسات السابقة عليه، وأمَّا التمهيد فهو عن علاقة النحو بعلم المعاني وكيف كان لسيبويه الأثر البالغ في نشأة علم المعاني واكتمال أبوابه عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، وأمَّا عن الفصل الأول فالحديث فيه عن توخي المعاني في التقديم والتأخير، والفصل الثاني الحديث فيه عن توخي المعاني في الحذف، ثم الخاتمة وفيها أهم النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع.

والله أسأل التوفيق والسداد

التمهيـــد

علاقة النحو بعلم المعاني

اهتمَّ الدرس النحوي القديم منذ نشأته بالمعنى، وارتبط به ارتباطًا وثيقًا بحيث لا يمكن أن يفصل بينهما، ويُعَدُّ الإعراب من أهم القرائن المعبرَّة عن المعنى فهو المسؤول عن ربط الحالات الإعرابية بالمعاني النحوية، فمفهوم الإعراب دائمًا ما يتعلَّق بالمعنى، يقول الزجاجي (ت٣٣٧هـ): "والإعراب الحركات المبينة عن معانى اللغة"(١)، كما يقول-أيضًا- في باب: القول في الإعراب لِمَ دخل في الكلام: "إنَّ الأسماء لمَّا كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: "ضَرَب زيدٌ عمرًا"، فدلُّوا برفع (زيد) على أنَّ الفعل له وبنصب (عمرو) على أنَّ الفعل واقع به...، وقالوا: "هذا غلام زيد" فدلوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتَّسِعوا في كلامهم وقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني"(٢)، ويقول ابن جني (ت٣٩٢هـ) في باب القول على الإعراب: "هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ"(٣).

وأول ما يطالعنا في كتاب سيبويه نصٌ يُعَدُّ أساسَ علم المعاني الذي بنى عليه الإمام عبد القاهر قضية النظم، حيث يقول سيبويه: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"(٤)، فالحكم على الكلام من حيث الصحة والاستقامة

(١) الإيضاح في علل النحو صـ١٠١.
(٢) السابق صـ٦٩، ٧٠.
(٣) الخصائص لابن جني١/ ٣٦.
(٤) الكتاب ١/ ٢٥.

إنَّما هو راجع إلى حسن ائتلاف الألفاظ وترابطها، وهو قائم على توخي معاني النحو، فالمستقيم الكذب هو الذي يتوافق الكلام فيه مع الصناعة النحوية ولكنه يخالفه في المعنى كما في مثال سيبويه: "حَمَلْتُ الجبلَ وشَرِبْتُ ماءَ البحر"(١)، كما أنَّ مخالفة الصناعة النحوية تؤدي إلى قبح الكلام، حيث قال: "وأمَّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: "قد زيدًا رأيت، وكي زيدٌ يأتيك"، وأشباه هذا"(٢)، فـ "قد وكي" لا تدخلان على الأسماء هذا في العرف النحوي، ولذلك فقد برئت الألفاظ بعضها من بعض في المثالين السابقين حيث وضع اللفظ في غير موضعه، وأبواب البلاغة المختلفة تحدَّث فيها سيبويه ووضع لها ضوابط كانت معظمها يعود للمعنى ومقتضى حال المخاطب والمتكلم، يقول الإمام عبد القاهر: "فلستَ بواجدٍ شيئًا يَرجِعُ صوابُه إنْ كان صوابًا وخَطؤهُ إن كانَ خطأ، إلى "النَّظْم"، ويَدخلُ تحت هذا الاسم، إلا وهو معنىً من معاني النحوِ قد أُصيب به موضِعُه، وَوُضِعَ في حقه أو عُومِلَ بخلافِ هذه المعاملة، فأزيلَ عن موضعهِ، واستُعمِل في غيرِ ما ينبغي له، فلا ترى كلامًا قد وُصف بصحّةِ نظمٍ أو فسادِه، أو وُصف بمزيةٍ وفضلٍ فيه، إلاَّ وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصحَّةِ وذلك الفسادِ وتلكَ المزيةِ وذلك الفضلِ إلى معاني النَّحو وأَحكامه"(٣)، وقد بنى الإمام عبد القاهر الجرجاني فكرة النظم على أبواب علم النحو حيث قال: "اعلم أنْ ليسَ "النظمُ" إلا أن تضعَ كلامَكَ الوضعَ الذي يَقتضيهِ "علمُ النحو"، وتعملَ على قوانينهِ وأُصولِه، وتعرفَ مناهجَه التي نُهِجتْ فلا تزيغَ عنها، وتحفَظَ الرُّسومَ التي رُسمتْ لك، فلا تُخِلَّ بشيءٍ منها"(٤)، وهذا المعنى أيضًا هو ما ذكره السكاكي في مقدمة كلامه عن علم المعاني في

(١) الكتاب ١/ ٢٦.
(٢) السابق الصفحة نفسها.
(٣) دلائل الإعجاز ٨٣/١.
(٤) دلائل الإعجاز ٨١/١.

مفتاح العلوم، حيث قال: "اعلم أن المعاني هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"(١)، فمن هنا كان علم النحو وعلم المعاني علمين متكاملين، وقد أكَّد الدكتور علي النجدي ناصف تلك الصلة التي تكون بين سيبويه وبين منهج علماء البلاغة حيث قال: "ويبدو أنَّ النسق الذي أخذ به سيبويه هو الذي ألهم علماء المعاني فكرة انحصار مباحثه في أبوابه الثمانية المعروفة وليس يسع المرء وهو يقرأ كلامهم في ذلك إلَّا أن يتبيَّن اقتباسهم منه واقتدائهم بهداه"(٢)، وأبواب علم المعاني الثمانية هي: "أحوال الإسناد الخبري، وأحوال المسند إليه، وأحوال المسند، وأحوال متعلقات الفعل، والقصر، والإنشاء، والفصل والوصل، والإيجاز والإطناب والمساواة"، والسر في انحصار علم المعاني في هذه الأبواب: أنهم تتبعوا العبارة من جميع جوانبها، وكل أحوالها، فوجدوا أن الكلام: إما أن يكون خبرًا – وهو ما يحتمل الصدق والكذب لذاته– وإما أن يكون إنشاء، وهو: ما لا يحتمل الصدق والكذب لذاته، فالأول هو الخبر، والثاني هو الإنشاء، ثم الخبر: لا بد له من إسناد، ومسند إليه، ومسند، وأحوال هذه الثلاثة هي الأبواب الثلاثة الأولى، ثم المسند: قد يكون له متعلقات – إذا كان فعلاً أو شبهه– فهذا هو الباب الرابع، ثم الإسناد والتعليق، كل واحد منهما: إما أن يكون بقصر، وإما أن يكون بغير قصر، وهذا هو الباب الخامس، والإنشاء هو الباب السادس، ثم إن الجملة – إذا قورنت بأخرى– تكون الثانية إما معطوفة على الأولى وإما غير معطوفة، وهذا هو الباب السابع، ولفظ الكلام البليغ إما أن يكون زائدًا على أصل المعنى المراد لفائدة، وإما أن يكون غير زائد عليه، وهذا هو الباب الثامن(٣).

---

(١) مفتاح العلوم صـ١٦١.

(٢) سيبويه إمام النحاة صـ١٨٥.

(٣) انظر: البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع صـ٨٩.

ونتحدث في هذا البحث عن بابين مشهورين في علم المعاني نجد جذورهما في كتاب سيبويه وهما (باب التقديم والتأخير، وباب الحذف) وهما بابان مشهوران في علم المعاني متفرقان في كتاب سيبويه نحاول أن نجمع شتاتهما من الكتاب ونوضح كيف امتدت جذور معاني هذين البابين عند سيبويه، وكيف كانت الصلة وثيقة بين علم النحو وعلم البلاغة، وسنلاحظ من خلال الدراسة أنَّ سيبويه قد عرض للعديد من الصور البلاغية، وفسرها تفسيرًا بلاغيًا دون أن يضع لها أسماء اصطلاحية.

الفصل الأول

توخي المعاني في التقديم والتأخير

دخل الإعراب على الكلام ليفرق بين المعاني من الفاعلية والمفعولية والإضافة ونحو ذلك، فالكلام لو لم يعرب لالتبست المعاني، فلو قلت: ضرب زيد عمرو، وكلَّم أبوك أخوك لم يعلم الفاعل من المفعول، وفي قولك: "ما أحسن زيد" لو أُهمل دون حركة لم يفهم معناه؛ لأنَّ الصيغة تحتمل التعجب والاستفهام والنفي، والذي يفرق بينهما هو الحركات(١).

وامتازت الجملة العربية بترتيب لها له دلالته على المعنى العميق الذي يتضح من خلاله معنى الكلام ومقصده، فالمبتدأ يسبق الخبر، والفاعل يسبق المفعول به، والعمدة يسبق الفضلة، ولكن هذا الترتيب قد يعرض له ما يدعو إلى تغيره فقد يتقدم ما حقه التأخير، ويتأخر ما حقه التقديم، وكل ذلك يطلبه المعنى ويدعو إليه، ومن هنا اتسعت العبارات وتغيرت حسب مراد المتكلم، وحال المخاطب، ونجد هذا واضحًا مع اللبنة الأولى من وضع القواعد النحوية فقد أولى النحويون عناية كبيرة بالمعنى الذي يقصده المتكلم عند تقديمه ما حقه التأخير وتأخيره ما حقه التقديم، ولم يصح التزام الرتبة لما يقع منه تضييق على المتكلم وإخلال بمقصود النظم والسجع، والإعراب لا يلزم فيه ذلك، فأمر الحركة لا يختلف بالتقديم والتأخير، وكان سيبويه من أوائل الذين تحدثوا عن هذه الأغراض، فقال في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول: "كأنَّهم إنَّما يقدمون الذي ببيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى وإن كانا جميعًا يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانهم"(٢)، وقال في موضع آخر: "والتقديم ههنا والتأخير فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا، في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول، وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربيٌّ

(١) انظر: مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري صـ٩٤.

(٢) كتاب سيبويه ١/ ٣٤.

جيد كثير"[١]، وقال-أيضًا-: "وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربيٌ جيّد كما كان ذلك عربيّا جيّدا، وذلك قولك: زيدًا ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في "ضرب زيدٌ عمرًا، وضرب عمرًا زيدٌ"[٢]، ولا شك أنَّ التوسع في التقديم والتأخير إنَّما يكون عند أمن اللبس فما أُمِن لبسه جاز معه التقديم وما خيف لبسه امتنع معه التقديم ووجب الالتزام فيه بالرتبة.

وما أشار إليه سيبويه بداية عند حديثه عن تقديم الفاعل والمفعول من أنَّ التقديم كان من أجل العناية والاهتمام قد نقله الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز[٣]، وعلَّق عليه في الرسالة الشافية بقوله: "لا نعلم أحدًا أتى في معنى هذا الكلام بما يوازيه أو يدانيه، أو يقع قريبًا منه، ولا يقع في الوهم أيضًا أنَّ ذلك يستطاع"[٤].

وكان هذا حال النحويين غير سيبويه، فقال المبرد: "وَإِنَّمَا يجوز التَّقْدِيم وَالتَّأْخِير فِيمَا لَا يشكل تَقول: "ضرب زيدٌ عمرًا، وَضرب زيدًا عَمْرو؛ لِأَنَّ الْإِعْرَاب مُبين"[٥].

وعقد ابن جني بابًا في الخصائص في شجاعة العربية وعدَّه من التقديم والتأخير، وقسمَّه نوعين نوعًا يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار، وبَيَّنَ في هذا الباب ما يجوز تقديمه وما لا يجوز[٦].

وهكذا الحال فيمن جاء بعد سيبويه من علماء البلاغة أيضًا، فهذا شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر عند حديثه على باب التقديم والتأخير يقول: "هو

---

(١) كتاب سيبويه ١/ ٥٦

(٢) السابق ١/٨٠، ٨١.

(٣) انظر: دلائل الإعجاز صـ١٠٨.

(٤) الرسالة الشافية صـ١٤٠، ١٤١.

(٥) المقتضب ٣/ ١١٨.

(٦) الخصائص لابن جني٢/ ٣٨٤.

بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المَحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يَزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفْضي بكَ إلى لَطيفة، ولا تَزال تَرى شِعرًا يروقُك مسْمَعُه، ويَلْطُف لديك موقعُه، ثم تنظرُ فتجدُ سببَ أَنْ راقكَ ولطفَ عندك، أن قُدِّم فيه شيءٌ، وحُوِّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان"(١).

فالأقوال الأولى للنحويين كانت تعد بمثابة اللبنة الأولى التي لفتت نظر الإمام للتقديم والتأخير، وكتب فيه مالا يماثله أحد فيه.

من مواضع التقديم والتأخير:

***الاستفهام:**

همزة الاستفهام: هي أصل أدوات الاستفهام، قال سيبويه: "وليس للاستفهام في الأصل غيره"(٢)، وهي حرف مشترك يدخل على الجمل الاسمية والفعلية، تقول: أزيد قائم؟ وأقام زيد؟(٣).

وتقديم الاسم بعد همزة الاستفهام على الفعل أمرٌ جائز أجازه سيبويه، وذكر أنَّ جميع حروف الاستفهام يقبح أن يأتي بعدها الاسم إذا كان الفعل بعد الاسم، كما في: هل زيدٌ قام؟، وأين زيدُ ضربته؟ ولم يجز هذا إلَّا في الشعر إلَّا الألف، ويقصد بها همزة الاستفهام؛ لأنَّها قد يبتدأ بعدها الاسم(٤)، وذكر- أيضًا- في باب الاستفهام الغرض من تقديم المستفهم عنه على أداة الاستفهام في باب: "الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا لأنَّك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك" ومثَّل له بقولك: زيدٌ كم مرة رأيته، وعبد الله هل لقيته، وعمروٌ هلا لقيته، وكذلك سائر حروف الاستفهام فالعامل فيه الابتداء"(٥)، فسيبويه في "زيدٌ

(١) دلائل الإعجاز صـ١٠٦.
(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٩٩.
(٣) انظر: رصف المباني للمالقي صـ٤٤.
(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٠١.
(٥) الكتاب لسيبويه ١/ ١٢٧.

كم مَرَّة رأيته"، فزيد ليس فيه غير الرفع حيث إنَّه مبتدأ و "كم مرة رأيته"، في موضع الخبر له، فتقديم المستفهم عنه على أداة الاستفهام عند سيبويه لغرض التنبيه على المخاطب، ولو كان المتكلم الاستفهام عنده الأهم لقدمه.

وذكر –أيضًا– سيبويه في باب "أم" إذا كان الكلام معها بمنزلة أيُّهُما وأيُّهم": "وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، وأزيدًا لقيتَ أم بشرًا؟ فأنت الآن مدَّعٍ أنَّ عنده أحدَهما، لأنَّك إذا قلت: أيُّهما عندك، وأيَّهما لقيتَ، فأنت مدّعٍ أن المسئول قد لَقِي أحدَهما، أو أن عنده أحدَهما، إلَّا أنَّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيهما هو...، واعلم أنَّك إذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسن، لأنك لا تسأله عن اللُّقى، وإنَّما تسأله عن أحد الاسمينِ لا تدري أيُّهما هو، فبدأتَ بالاسم لأنَّك تقصد أن يبين لك أيُّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخِر عديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما، ولو قلت: ألقيتَ زيدًا أم عمرًا كان جائزًا حسنًا، أو قلت: أعندك زيدٌ أم عمرو كان كذلك...، وتقول: أضربت زيدًا أم قتلتَه، فالبدء ههنا بالفعل أحسنُ، لأنَّك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيُّهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن، كما كان البدء بالاسم ثَمَّ فيما ذكرنا أحسن"[(١)]، فالغرض من تقديم المستفهم عنه الاسم هو الشك فيه لا في الفعل، ولمَّا كان الشك في الفعل قدمَّه على الاسم، فللاسم موضع يحسن فيه تقديمه على الفعل، وللفعل موضع يحسن فيه تقديمه على الاسم، وهذا إنَّما يتوقف على مراعاة الحالة التي يستفهم عنها السائل مِمَّا يجلب للكلام الحسن والصحة.

ولا شك أنَّ الكلام السابق هو الذي أنار الطريق أمام شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني فتحدَّث عن المسائل التي لا يستطيع أحد أن يمتنع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمه، حيث قال: "ومن أبين شيء في

(١) كتاب سيبويه ١٦٩/٣، ١٧٠، ١٧١.

ذلك "الاستفهام بالهمزة"، فإن موضع الكلام على أنَّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشكُّ في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهامك أن تَعلمَ وُجُودَه، وإذا قلت: "أأنت فعلت؟" فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو؟ وكان التردُّدُ فيه، ومثال ذلك أنك تقول: "أبنيتَ الدارَ التي كنت على أن تبنيَها؟"، "أقلتَ الشعرَ الذي كان في نفسك أن تقوله؟"، "أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟" تبدأ في هذا ونحوه بالفعل؛ لأن السؤالَ عن الفعل نفسه والشكَ فيه، لأنَّك في جميع ذلك متردّدٌ في وجود الفعل، وانتفائه مُجَوِّزٌ أن يكون قد كان، وأن يكون لم يكن.

وتقول: "أأنت بنيت هذه الدار؟"، "أأنت قلت هذا الشعر؟"، "أأنت كتبت هذا الكتاب؟" فتبدأ في ذلك كله بالاسم، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان كيف؟ وقد أشرتَ إلى الدارِ مبنيةً، والشعرِ مقولًا، والكتابِ مكتوبًا؟ وإنما شككت في الفاعل مَن هو؟ فهذا من الفرق لا يدفعه دافعٌ ولا يشكُّ فيه شاك، ولا يخفي فسادُ أحدهما في موضع الآخر"[١]

وهكذا بدأ الشيخ عبد القاهر حديثه عن الاستفهام، وتحدَّث عن فرع واحد من أنواع الاستفهام وهو الاستفهام بالهمزة؛ وذلك لأنَّها أم الباب، كما ذكر سيبويه أنَّه ليس للاستفهام في الأصل غيره، وأنَّ تقديم الاسم معها قبل الفعل جائز، كما أنَّها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره[٢].

***الأمر والنهي:**

الأمر والنهي من الأشياء التي هي بالفعل أولى لأنَّك تأمر بفعل أو تنهى عنه، كما أنَّ حروف الاستفهام بالفعل أولى، والأمر والنهي لا يقعان إلَّا بالفعل مظهرًا أو مضمرًا، نحو: زيدًا اضربه، وعمرًا امرر به، وخالدًا اضرب أباه، وزيدًا اشترِ له ثوبًا، ومثلُ ذلك: أَمَّا زيدًا فاقتُلْه، وأَمَّا عمرًا فاشترِ له ثوبًا، وأَمّا

(١) دلائل الإعجاز صـ١١١، ١١٢.

(٢) انظر الكتاب لسيبويه ١/ ٩٩.

خالدًا فلا تَشْتِم أباه، وأَمّا بكرًا فلا تمرر به، وبَيَّنَ سيبويه أنَّه قد يُبْنَى الفعل على الاسم فتقول: عبدُ الله اضربه، على رفع "عبد الله" على الابتداء، والغرض من الابتداء–هنا– مع الأمر قاله سيبويه: "ابتدأتَ عبدَ الله فرفعته بالابتداء، ونَبَّهت المخاطَبَ له لِتُعَرِّفَه باسمه، ثمَّ بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر"(١)، ولا شك أنَّ التنبيه على المخاطب من أقوى أغراض تقديم المسند إليه وهو ما أطلق عليه علماء البلاغة تخصيص الحكم به أو تقويته(٢).

الدعاء:

ذكر سيبويه – أيضًا– أنَّ الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وقيل عنه: "دعاء" لاستعظام أن يقال عنه أمر أو نهي، كما في: "اللهمَّ زيدًا فاغفر ذنبه، وزيدًا فأصلح شأنه، وعَمْرًا لِيَجْزِهِ اللهُ خيرًا، وقال سيبويه: "ويجوز فيه من الرفع ما جاز في الأمر والنهي، ويقبح فيه ما يقبح في الأمر والنهي"(٣)، ومثَّل سيبويه على ذلك بقولك: "أمَّا زيدًا فجدْعًا له، وأمَّا عمرًا فسَقيًا له، وتقول: "أمَّا زيدٌ فَسَلامٌ عليه، وأمَّا الكافرُ فلعنة الله عليه"، فقد ارتفع بالابتداء؛ لأنَّ الدعاء لم يكن بفعل فتنصب وتجعله تفسيرًا لما نُصِب، والوجه عند سيبويه في الأمر والنهي النصب، حيث قال: "لأنَّ حدَّ الكلام تقديمُ الفعل، وهو فيه أوجب إذ كان ذلك يكون في ألف الاستفهام؛ لأنَّهما لا يكونان إلَّا بفعل"(٤)، فإنَّما يقصد من ذلك أنَّه لمَّا كان الاختيار في ألف الاستفهام النصب كان أولى في الأمر والنهي؛ لأنَّهما لا يكونان إلَّا بفعل(٥)،وتقديم الاسم قبل الدعاء إنَّما كان–أيضًا– لغرض التنبيه على المخاطب كما كان ذلك في الأمر والنهي.

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٣٨.

(٢) انظر: جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع صـ١٢٥.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٤٢.

(٤) الكتاب ١/ ١٤٤.

(٥) انظر: شرح السيرافي على الكتاب ١/٥٠٠.

تقديم الخبــر:

أجاز علماء النحو تقديم الخبر على المبتدأ بضوابط حددها المعنى وطلبها وكثر استعمالها عند العرب، فذكر سيبويه من هذا قولك: "تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يَشْنَؤُكَ، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفَّتُكَ"(١) فـ "أنا" مبتدأ و"تميميٌّ" خبر، وهكذا الباقي، وذكر ابن يعيش في شرحه للمفصل أنَّ تقديم الخبر على المبتدأ –هنا– يرجع إلى الفائدة المحكوم بها إنَّما هي كونه تميميًا لا أنا المتكلم(٢)، وهناك مواضع عند النحويين جاءت معها الفائدة في تقديم الخبر على المبتدأ منها:

١- إذا وقع الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، فالظرف والجار والمجرور قد يكونا وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها؛ لأنَّه جملة حيث كان متعلقًا باستقر، فلو قلنا: "رجل في الدار" لتوهم أنَّ "في الدار" صفة ويُنْتَظر الخبر فيوقع هذا الأمر في لبس فلذلك وجب تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور على المبتدأ، ووجه آخر وهو أنَّهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب فأخروا المبتدأ وقدَّموا الخبر وكان تأخيره أحسن من تقديمه لأنَّه وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، ومن أمثلتهم –أيضًا– على ذلك "تحت رأسي سرج ، وعلى أبيه درع ، و لي درهم"، وهي ليست مثل: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّيٓ﴾(٣) ولا مثل: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾(٤) فقد تقدَّمت معه النكرة والخبر جار ومجرور فجاز الابتداء بالنكرة في هذه الأمثلة لأنَّها ليست أخبارًا في المعنى إنَّما هي دعاء أو مسألة فهي في معنى الفعل كما لو كانت منصوبة، وتقديرها: ليسلم الله عليك وليلزمه الويل(٥)، وذكر سيبويه في تقديم الخبر الجار والمجرور: "فيها عبد الله"(٦).

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٢٧/٢.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٧٨، ١٧٩.

(٣) من الآية (٤٧) من سورة مريم.

(٤) الآية (١) من سورة المطففين.

(٥) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٦٨.

(٦) الكتاب ١٢٨/٢.

وذكر علماء البلاغة- أيضًا - مسألة تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور، فقد ذكر صاحب الطراز أنَّ الظرف إمَّا أن يكون واردًا في الإثبات أو النفي فإذا ورد في الإثبات فلا وجه لتقديمه إلَّا لغرضين إمَّا الاختصاص كما هو في قوله-تعالى- ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾(١)، أو من أجل مراعاة المشاكلة لرؤوس الآيات كما في قوله- تعالى-﴿وُجُوهٞ يَوۡمَئِذٖ نَّاضِرَةٌ ٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٞ﴾(٢)، وأما إذا كان واردًا في النفي فقد يرد مقدمًا، وقد يرد مؤخرًا، فإذا ورد مؤخرًا أفاد النفي مطلقًا من غير تفصيل، وهذا كقوله -تعالى-: ﴿لَا رَيۡبَۛ فِيهِ﴾(٣) فإنه قصد أنه لا يلصق به الريب ولا يخالطه؛ لأن النفي التصق بالريب نفسه، فلا جرم كان منتفيًا من أصله، وقدمه في قوله -تعالى-: ﴿لَا فِيهَا غَوۡلٞ وَلَا هُمۡ عَنۡهَا يُنزَفُونَ﴾(٤)؛ لأن القصد ههنا تفضيلها على غيرها من خمور الدنيا(٥)، ولا شك أنَّ العناية والاهتمام التي ذكرها سيبويه تشمل كل المعاني التي يذكرها علماء البلاغة من الاختصاص والحصر.

٢-إذا كان الخبر من الأشياء التي لها الصدارة في الجملة، وذكر سيبويه في: "هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسد مسده"، وذكر من أمثلة هذا: "فيها عبد الله، وثَمَّ زيدٌ، وههنا عمرو وأَينَ زيدٌ وكيف عبدُ الله"، وذكر بعد ذلك معنى الاستفهام، فقال: "فمعنى أيْنَ: في أيِّ مكانٍ، وكيف: على أيَّة حالةٍ، وهذا لا يكون إلَّا مبدوءً به قبل الاسم؛ لأنَّها من حروف الاستفهام فشُبِّهت بهل وألف الاستفهام؛ لأنَّهن يستغنين عن الألف ولا يكنَّ كذا إلَّا استفهامًا"(٦)، فالتقديم-

(١) من الآية (٥٣) من سورة الشورى.
(٢) الآيتان (٢٢، ٢٣) من سورة القيامة.
(٣) من الآية (٢) من سورة البقرة.
(٤) الآية (٤٧) من سورة الصافات.
(٥) انظر: الطراز ليحيي بن حمزة العلوي ٢/ ٤٠.
(٦) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٢٨.

هنا- لمعنى الاستفهام[١].

٣- الدعاء: يجب تقديم الدعاء وجعله هو المبتدأ سواء أكان نكرة أم معرفة، فمثال المعرفة: "الحمدُ لله والعَجَبُ لك، والوَيلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك"، واستحبوا الرفع فيه لأنَّه صار معرفة وهو خبر فقَوَى في الابتداء بمنزلة: عبدُ الله، والرجل، والذي تَعلم ، وجاز الابتداء في "الحمدُ لله" عند سيبويه لما فيه من معنى المنصوب فهو بدل من اللفظ بقولك: أَحْمَدُ الله[٢]، وذكر هذا المعنى-أيضًا-علماء النحو بعد سيبويه، وإذا كان نكرة نحو: سلامٌ عليك ولَبَّيْك، وخيرٌ بين يديك، ووَيْلٌ لك، ووَيْحٌ لك، ووَيْسٌ لك، ووَيلةٌ لك، وعَوْلةٌ لك، وخيْرٌ له، وشرٌّ له، و﴿لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[٣]، فهذه الحروف كلها مبتدأ مبنيٌّ عليها ما بعدها، عند سيبويه، والمعنى فيهنَّ عنده أنّك ابتدأ شيئًا قد ثَبَتَ عندك، ولَسْتَ في حال حديثك تعمل في إثباتها وتزجيتها، وفيها ذلك المعنى، كما أنّ "حسبُك" فيها معنى النهى، وكما أنّ "رحمةُ الله عليه" فيه معنى رَحِمَه اللهُ. فهذا المعنى فيها، فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وُضعن فيها، ولا تُدْخِلَنَّ فيها ما لم يُدخِلوا من الحروف. فلو قلت: طَعامًا لك وشَرابًا لك ومالاً لك، تريد معنى سَقْيًا، أو معنى المرفوعِ الذى فيه معنى الدعاءِ لم يجز[٤].

خلاصة القول أن سيبويه يبين في نصه السابق أمرين: الأول- أن المرفوع الواقع مبتدأ وإن كان بمعنى المنصوب فبينهما فرق دقيق، هو أن المرفوع يدل على أمر ثابت، أما المنصوب فيدل على أن المتكلم يثبت الأمر في حال التكلم ويزجيه إزجاء، ويدفعه إلى المخاطَب برفق. والثاني- أن للمرفوع

(١) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨١.
(٢) الكتاب ١/ ٣٢٨، ٣٢٩.
(٣) من الآية (٤٤) من سورة الأعراف، ومن الآية(١٨) من سورة هود.
(٤) الكتاب ١/٣٣٠.

مواضع وصيغ وللمنصوب مواضع وصيغ كلها سماعية، ولا يجوز القياس عليها ولا إدخال بعضها على بعض.

كان وأخواتهـــا:

عند حديث سيبويه عن كان وأخواتها تحدث على أنَّه إذا اجتمع في هذا الباب نكرة ومعرفة فلابد أن يكون الاسم هو المعرفة والنكرة هي الخبر، وذلك لأنَّ النكرة هي التي فيها الفائدة ولا يصلح في المعرفة لأنَّه لا يكون فيها فائدة(١)، فحال "كان" كحال الابتداء إذا قلت: "عبدُ الله منطلقٌ"، وهي ليست كحال الفعل مع فاعله في قولك: "ضرب رجلٌ زيدًا" فهما شيئان مختلفان؛ لأنَّ حدَّ الكلام أن تخبر عمَّن يُعْرَف بما لا يُعْرَف، ولأنَّ الفائدة في أحد الاسمين، والآخر معروف لا فائدة فيه، فالذي فيه الفائدة هو الخبر، فتقول:" كان زيدٌ حليمًا"، و"كان حليمًا زيدٌ"، فإن قلت: "كان زيدٌ..." فالابتداء بما هو معروف عند المخاطب وتجعله ينتظر الخبر، وبذكر "حليمًا" للمخاطب فقد أعلمته مثل ما علمت، ومع تقديم الخبر بقولك: "كان حليمًا" فنجد المخاطب ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو وإن كان مؤخرًا في اللفظ لكنه مبدوء به في الفعل، ولا يستقيم أن يُقال: كان حليمٌ، أو رجلٌ؛ لأنَّه لا يستقيم أن تخبر المخاطب بمنكور(٢)، فلا شك أنَّ مراعاة حال المخاطب في البدء بالمعرفة هي المعنى القائم –هنا– في تقديم المعرفة والبدء بها لأنَّك تبدأ بالاسم الذي يعرفه المخاطب، وتجعله ينتظر الخبر الذي لا يعرفه(٣).

وأكَّد سيبويه غير مرة على عدم جواز البدء بالنكرة لما يحدث للمخاطب من لبس، وَمَثَّلَ – أيضًا– بقولك: كان إنسانٌ حليمًا، أو كان رجلٌ منطلقًا فيه

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه لعلي بن عيسى الرماني ٢١٨/١.

(٢) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٤٧، ٤٨.

(٣) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٠٤.

لبس، وذلك لأنَّه إنَّما يجعل للمخاطب العلم بوقوع علم إنسان لا يعرفه من جملة الناس كما أنَّه كان يعلم هذا قبل إخبار هذا المخبر إياه فلذلك كرهوا أن يبدؤوا بهذا المنكور للبس الذي يقع على المخاطب(١)، وإن جاز جعل النكرة هي اسم كان والمعرفة خبرها في الشعر وفي ضَعْفٍ من الكلام لحملهم كان على أنَّها فِعْلٌ "كضَرَب"، وعلى تأويل المعنى بأنَّ ذكر الخبر معرفة، والاسم هو النكرة فالمخاطب على علمٍ بأنَّ الخبر هو صاحب الصفة وهذا على ضعفٍ من الكلام، هذا إذا وقع عنده أحد ركني الجملة نكرة والآخر معرفة، أمَّا إذا كانا معرفتين فالمتكلم بالخيار في البدء بأي منهما كما في: كان أخوك زيدًا، وكان زيدٌ صاحبَك، وكان هذا زيدًا وكان المتكلمُ أخاك، وفي كون كل من الاسم والخبر معرفتين فما العود الذي يعود على المخاطب لا شك أنَّ المخاطب قد يجهل أنَّ أحدهما هو الآخر(٢)، وإن كان النحويون بعد سيبويه ذكروا آراء متعددة حول جعل أي المعرفتين خبرًا(٣)، وكلها كانت تعود لحال المخاطب فما كان معلومًا لدى المخاطب كان هو الاسم والآخر الخبر.

فسيبويه بذلك يحدد أنَ اسم كان المبتدأ لابدَّ أن يكون معرفة وبالتالي لابدَّ أن يتقدَّم حتى يبني المتكلم عليه الخبر، فلا يصح البناء على ما هو مجهول، وذلك حتى تتشوق نفس السامع إلى معرفة الوصف الذي كان مجهولًا لديه، فمدار الأمر أنَّ المخاطب يريد أن يفهم وأن يعرف شيئًا جديدًا كان مجهولًا لديه، وعلى المتكلم أن يراعي هذه الحاجة ويلبيها وهذا ما يطلق عليه عند علماء البلاغة معرفة حال المخاطب، ولن يتحقق مقتضى حال المخاطب إلَّا إذا ابتدأ بالمعرفة، ولو بدأ بالنكرة لخرج من دائرة حسن الكلام واستقامته(٤).

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٣٠٤.

(٢) السابق ١/ ٤٨: ٥٠.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١١٧٥، وهمع الهوامع ١/ ٤٣٥.

(٤) انظر: أثر النحاة في البحث البلاغي دكتور/ عبد القادر حسين صـ١٠٤.

فقد عُلِم مِمَّا سبق أنَّ جوازَ الإخبار عن الشيء معقودٌ بوقوع الفائدة للمخاطب وتعريفه بما يجوز أن يجهله، وذكر علماء البلاغة أغراضًا قد يلجأُ إليها المتكلم بتنكير المسند إليه، وذكر سيبويه من هذه الأغراض الفائدة في هذا الأمر في بابه: "هذا باب تخبر فيه عن النكرة بنكرة"، والحال إذا كان كل من المبتدأ والخبر نكرتين ففي التقديم والتأخير عند سيبويه يتوقف الأمر على الشيء الذي تريد أن تعلمه للمخاطب، فالفائدة هي التي تجوز الإخبار عن النكرة بنكرة والفائدة التي تكون في الخبر لخَصَّها الرماني في شرحة لكتاب سيبويه على أوجه ثلاثة:

إيجاب ذكر ما عزب، أو علم لم يكن، أو ظن لم يكن، وما خرج عن الثلاثة فلا فائدة فيه[١]، ففي قولك: (ما كان أحد مثلك) فهذا يجوز على أنَّ المخاطب كان يجهل مثل هذا في نفسه فيظن أنَّ له مثلًا في رفعته أو ضعته حيث إنَّك قد خبرته أنَّه فوق الناس كلهم حتى لا يوجد له مثل أو دونه، فالغرض هنا التعظيم، وإذا لم يوجد فائدة من الخبر فلا يجوز كما في (كان رجلٌ ذاهبًا) لأنَّ المخاطب لا يجهل هذا، وعلى هذا عند سيبويه ما كانت فيه فائدة جاز الكلام به، وحسن، ومالم تكن فيه فائدة لم يحسن، والفائدة عنده تكون مع الخبر لا مع الاسم، ولما كانت الفائدة في الاسم كان الكلام عنده محال كما في قولك: (ما كان مثلك أحدًا، وما كان زيدٌ أحدًا)؛ وذلك لأنَّ "مثلك" و "زيدٌ" هو الاسم و"أحد" هو الخبر، والنفي واقع على "أحد"، و"أحد" معناه إنسان فكأنَّك قلت: ما كان مثلك إنسانًا، وما كان زيد إنسانًا، وهذا محال إلا إذا كان المعنى على الوضع منه أو الرفعة له[٢]، وفي قولك: (ما كان زيدٌ أحدًا) أي من الأَحَدِينَ أي من الناس المستقيمي الأحوال فهو مثل: "ما ضرب زيدٌ أحدًا" في

(١) انظر: شرح الرماني ٢٣١/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي للكتاب ١/ ٣١٩.

العمل وجاز فيه التقديم والتأخير دون أن يكون هناك فرق بين المعرفة والنكرة[١]

فالنكرتان متكافئتان عند سيبويه متساويتان في جعل إحداهما خبرًا عن الأخرى كما تتكافأ المعرفتان في جعل إحداهما خبرًا عن الأخرى[٢].

ولا شك أنَّ تعريف المسند إليه من الألوان البلاغية المتعلقة بعلم المعاني، وذلك لأنَّه الأصل فهو محكوم عليه والحكم على المجهول لا يفيد، وتحدث علماء البلاغة أيضًا عن المعاني المستفادة من تعريف المسند إليه وكان معظمها يدور في فلك زيادة الفائدة وإتمامها فإن فائدة الخبر أو لازمها كلما ازداد متعلقها معرفة زاد غرابة، وجاء المسند إليه معرفًا بالإضمار، وبالعلمية، وبالإشارة، وبالموصولية، وبالألف واللام، وبالإضافة[٣]، كما كان لتنكير المسند إليه –أيضًا–مع الجملة الفعلية أغراضُ وضعها سيبويه، فقد قال في الباب نفسه: يقول الرجل: أتاني رجلٌ، يريد واحدًا في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجل، أي: أتاك أكثر من ذلك، أو يقول: أتاني رجلٌ لا امرأة فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتتك، ويقول: أتاني اليوم رجلٌ، أي في قوته ونفاذه، فتقول ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء"[٤]، وواضح من تنكير المسند إليه –هنا– أنَّه كان لغرض الوحدة، وبيان الجنس، والتعظيم، وقد ذكر علماء البلاغة أغراضًا لتنكير المسند إليه كانت تدور معظمها حول الإفراد والتعظيم والتكثير والتقليل[٥].

(١) انظر: شرح السيرافي للكتاب ٣٢٠/١.

(٢) انظر: شرح السيرافي ٣٢٠/١.

(٣) انظر: علوم البلاغة "البيان المعاني البديع" لأحمد بن مصطفى المراغي صـ١١٢.

(٤) الكتاب ١/ ٥٥.

(٥) انظر: بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح لعبد المتعال الصعيدي ١/ ٩٤.

تقديم الظرف أو الجار والمجرور:

موقع الظرف والجار والمجرور من ناحية التقديم والتأخير يتوقف على جعلك إياه إمَّا خبرًا وإمَّا لغوًا، فقال سيبويه: "تقول: "ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك"، و"ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها" إلَّا أنَّك إذا أردت الإلغاء فكلَّما أخرت الذي تلغيه كان أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقرًا تكتفي به فكلَّما قدمته كان أحسن"(١)، فهو يعني أن تقديم "فيها" وتأخيرها وجعلها خبرًا مستقرًا جيد كثير، كما عولَّ سيبويه مسألة التقديم والتأخير فيما يكون ظرفًا أو اسمًا على العناية والاهتمام، ومثَّل للتقديم بقوله–تعالى– ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾(٢)، ولم يتحدث بعد ذلك عن سر المعنى في التقديم وإنَّما ذكر شراحه أنَّه قُدِّم "له"، والخبر "كفوًا"، والاسم "أحد"، والجار والمجرور "له" لم يكن مستقرًا ولكنه قدَّمه، وهو عكس ما ذكره سيبويه من تأخير اللغو؛ وذلك لأنَّ "له" إذا أسقطت بطل معنى الكلام حيث يصير: "لم يكن كفوًا أحد" وهو كلام لا معنى له فلما كان الكلام أحوج إلى ذكر "له" صار بمنزلة الخبر الذي لا يستغنى عنه وإن لم يكن خبرًا(٣)، وذكر سيبويه أنَّ أهل الجفاء من العرب–لعله يقصد الذين لا يدرون السر في التقديم– يقولون: "ولم يكن كفوًا له أحد" فأخروها لكونها غير مستقرة، ومثَّل ببيت من الشعر كالآية وهو:

لَتَقْـــــرُبِنَّ قَرَبًـــــا جُلْـــــذِيًا مَـــا دَام فـــيهِنَّ فَصِـــيلٌ حيًّـــا

فقد دَجـا اللَّيـل فهِيًّـا هيًّـا(٤)

حيث قدَّم الشاعر "فيهِنَّ فَصِيل" مع أنَّه ملغي، والذي سوغَّ تقديمه هو أنَّه

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ٥٦.

(٢) الآية (٤) من سورة الإخلاص.

(٣) انظر: شرح السيرافي ١/ ٣٢٢، وشرح الرماني ١/ ٢٣٤.

(٤) انظر: الكتاب لسيبويه ١/ ٥٦، والبيت من الرجز، وهو لابن ميادة في شعره صـ٢٣٧، وفي شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي صـ٢٨٤، والخزانة ٩/٢٧٥.

لو حذف فقال: "مادام فَصِيلٌ حيًّا" لانقلب المعنى وهو "الأبد" كما يقال: "ما طلعت شمس" فلمَّا لم تتم الفائدة إلَّا به حسن تقديمه لمضارعته الخبر في الفائدة[١]، وهكذا كانت الفائدة في معاني النحو هي السر في التقديم والتأخير.

تقديم المفعــول:

الأصل في الجملة الفعلية أن يتقدَّم الفاعل ويتأخر المفعول به، كما في مثال سيبويه: "ضَرَبَ عبدُ الله زيدًا"، ولكن قد يتقدم المفعول به على الفاعل فتقول: "ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله"، ذكره سيبويه في باب: (الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول)، وقال عنه: "فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: "ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله"؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرًا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ. فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهُم ببيانه أعْنَى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[٢]، فجعل سيبويه العناية والاهتمام أصلًا يلتمسه في العديد من التراكيب، كما جاء في "باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول": "وإن شِئت قدَّمت وأخَّرت فقلت: كُسيَ الثوبَ زيدٌ، وأُعطِيَ المالَ عَبْدُ اللهِ كما قلت: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله فأمره في هذا كأمر الفاعل"[٣]، فلعله يقصد بأمره من ناحية العناية والاهتمام.

فالترتيب الأصلي للجملة الفعلية هو أن يتقدَّم الفاعل ويتأخر المفعول، ولكنه قد يعرض لهذا الترتيب ما يدعو إلى تغيره، وهو العناية والاهتمام بشأنه، وذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني بعد نقله لفقرة سيبويه السابقة أنَّ سيبويه لم يذكر من أين كانت تلك العناية؟ وبما كان أهم كما أنَّه لم يذكر مثالًا على هذا

(١) انظر: شرح السيرافي ١/ ٣٢٢، وشرح الرماني ٢٣٤/١.

(٢) الكتاب لسيبويه٣٤/١.

(٣) الكتاب ١/ ٤٢.

التقديم يوضح من خلاله المعنى الذي من أجله قُدِّم الكلام، وذكر هو مثال ذلك: "قَتَلَ الخارجيَّ زيدٌ"، ولا يقول: "قتل زيدٌ الخارجيَّ"؛ "لأنه يعلم أنْ ليس للناسِ في أن يعلموا أنَّ القاتلَ له "زيدٌ" جَدْوى وفائدةٌ، فيَعْنيهم ذكْرُه ويهمُّهُمْ ويتَّصلُ بمسَرتِهم ويَعْلم مِن حالِهم أَنَّ الذي هم متوقِّعون له ومُتَطلّعون إليه متى يكونُ، وقوعُ القتلِ بِالخارجي المُفْسِد، وأَنهم قد كُفُوا شرَّه وتخلَّصوا منه"(١).

كما أنَّ تقديم المفعول على الفعل نفسه قد يأتي لهذا الغرض–أيضًا– قال سيبويه في باب: "ما يكون فيه الاسم مبنيًا على الفعل قُدِّم أو أُخِّر": "وإن قدَّمت الاسم فهو عربيٌّ جيِّد كما كان ذلك عربيًا جيدًا، وذلك قولك: "زيدًا ضربتُ"، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواءٌ مثلُه في: "ضَرب زيدٌ عمرًا، وضرب عمرًا زيدٌ"(٢)، وذكر الإمام عبد القاهر أنَّ سيبويه قد تحدَّث عن مسألة تقديم المفعول على الفعل في هذا الباب عند قوله: "عبد الله ضربته"، وأنَّ قول سيبويه: فَنَبَّهْتُهُ له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء"(٣)، فالغرض–هنا– التنبيه على المخاطب، ولكن الإمام عبد القاهر قد توسّع في الوقوف على مسائل كثيرة، ذاكرًا ما يُوجِب هذا التقديم من وجوه الحسن والتّفضيل والتّجويد.

وهناك غرض آخر ذكره إمام النحاة في باب: "ظنَّ" فقال في باب الأفعال التي تستعمل وتلغى: "فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك. وكلَّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى. وكلٌّ عربيٌّ جيدّ...، وإنما كان التأخير أقوى لأنه "إنما" يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِى كلامُه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقينَ ثم يُدْرِكُه الشكُّ، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَني، وكما قال: من يقول ذاك تَدرِى، فأَخّرَ ما لم يَعمَل في أول كلامه، وإنما

---

(١) دلائل الإعجاز صـ١٠٨.

(٢) الكتاب لسيبويه ١/ ٨٠، ٨١.

(٣) الكتاب لسيبويه ١/ ٨١، ولكن عبارة هذه النسخة "فنسبته له"، وعبارة دلائل الإعجاز صـ٣١ "فنَبَّهته له"

جعل ذلك فيما بلغه بعدما مَضى كلامُه على اليقين، وفيما يَدرى"[١] فتقديم مفعول "ظنَّ" عليها –هنا– وإلغاؤها إنَّما كان لغرض الشك بعد اليقين.

فتبين مِمَّا سبق أنَّ معاني النحو كانت واضحة عند سيبويه ومن خلال هذه المعاني بنيت القواعد النحوية، فتقديم ما حقه التأخير وتأخير ما حقه التقديم خضع عند سيبويه لمعان واضحة راعت حال المتكلم والمخاطب مع الفائدة التي تعود على كل منهما، ولا شك أن مراعاة مقتضى حال المتكلم والمخاطب، والفائدة، والتنبيه علي شيء، والشك بعد اليقين كل ذلك يدور في فلك العناية والاهتمام، وهذه المعاني التي قدَّمها سيبويه كانت هي حجر الأساس التي بنيت عليها البلاغة العربية ونستطيع أن نقول إنَّ سيبويه قد أدرك معنى نظم الكلام وأنَّ النحو عنده لم يكن مجرد مراعاة لأواخر الكلمات بل امتزج النحو بالمعاني البلاغية وهذه المعاني هي التي بنى عليها شيخ البلاغين الإمام عبد القاهر الجرجاني قضية النظم، وقد أشار الشيخ لهذه المواضع من كتاب سيبويه وعلَّق عليها، واستنبط منها باقي الأغراض، كما ذكر من جاء بعد الشيخ عبد القاهر ما ذكره سيبويه من أنَّ التقديم دائمًا ما يدور في فلك العناية والاهتمام حيث ذكر السكاكي، وهو من قعَّد للبلاغة في مفتاح العلوم: "والحالة المقتضية للنوع الثالث هي كون العناية بما يقدَّم وإيراده في الذكر أهم، والعناية التامة بتقديم ما يقدَّم والاهتمام بشأنه نوعان..."[٢].

(١) الكتاب لسيبويه ١/ ١٢٠.

(٢) مفتاح العلوم صـ ٦٢٦.

الفصل الثاني

توخي المعاني في الحــذف

الحذف باب في العربية، عدَّه ابن جني من شجاعة العربية، وذكر أنَّ العرب قد حذفت الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه(١).

والمعروف عن سيبويه في كتابه أنَّه كان يدرس اللغة في ارتباطها بمستعمليها من حيث قصد المتكلم وأحوال المخاطب وذلك من أجل الوصول للمعنى المقصود ويحدث هذا الأمر خاصة عند حذف عنصر من عناصر الجملة، وقد تحدث عن الحذف في كتابه، حيث قال: "اعلم أنّهم مما يَحذفون الكلم وإنْ كان أصلُه في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوِّضون، ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتَّى يصير ساقطاً"(٢).

وذكر سيبويه في مواضع كثيرة أغراض الحذف التي ذكرها من جاء بعده وأدخلوها في علم البلاغة ككثرة الكلام والتخفيف والإيجاز والسعة والاختصار، فالعرب تلحق التنوين بما هو خفيف من الكلمات وما كان ثقيلًا فقد حذفوا منه التنوين طلبًا للخفة فقال: "واعلم أنَّ بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فِمن ثَم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون...، وأعلم أن النكرة أخفُّ عليهم من المعرفة، وهي أشدُّ تمكُّنا؛ لأنّ النكرة أولّ، ثم يَدْخلُ عليها ما تُعَرَّف به فمن ثَمّ أكثرُ الكلام ينصرف في النكرة، واعلم أن الواحد أشدُّ تمكنا من الجميع، لأنّ الواحد الأوّل، ومن ثم لم يَصْرِفوا ما جاء من الجميع ما جاء على مثال ليس يكون للواحد، نحو مَساجِدَ ومَفاتيحَ، واعلم أن المذكَّر أخفّ عليهم من المؤنّث لأنّ المذكر أوّل، وهو أشدُّ تمكنا، وإنّما يخرج التأنيثُ من التذكير. ألا ترى أنّ "الشيء" يقع

(١) انظر: الخصائص ٣٦٢/٢.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢٤/١، ٢٥.

على كلِّ ما أخبر عنه من قبل أن يُعْلَم أ ذكرٌ هو أو أُنثى، والشيء ذكر، فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخفَّ عليهم، وتركُه علامةٌ لما يستثقلون"[١]. فطلب الخفة على اللسان هو الغرض من حذف التنوين على الكلمات الثقيلة.

وجاء الحذف عنده في أبواب النحو المختلفة كالمبتدأ والخبر والنواسخ، والفعل، والمضاف والصفة ونذكر-هنا- نماذج من الحذف عند سيبويه والغرض الذي اقتضى الحذف من أجله:

فمن الحذف للاستغناء بعلم المخاطب بالمحذوف ما جاء عند حديثة على حذف المبتدأ في (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبنيُّ عليه مظهرًا)، حيث قال: "وذلك أنَّك رأيت صورةَ شخصٍ فصار آيةً لك على معرفة الشخص فقلت: عبدُ اللهِ وربّي، كأنك قلت: ذاك عبدُ الله، أو هذا عبدُ الله. أو سمعتَ صوتًا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آيةً لك على معرفته فقلت: "زيدٌ ورَبّي"[٢]، فلا شك أنَّ السياق المقامي هو المعتمد عليه من إدراك الجزء الناقص من الكلام من خلال الإدراك الحسي بالرؤية والسمع، ومن الحذف لعلم المخاطب ما جاء عند سيبويه من حذف خبر إنَّ عند حديثه في باب: (ما يحسن عليه السكوتُ في هذه الأحرف الخمسة) لإضمارك ما يكون مستقرًا لها وموضعًا لو أظهرتَه، وليس هذا المضمَرُ بنفس المظهَر، وذلك: إنَّ مالًا وإنَّ ولدًا وإنَّ عَدَدًا، أي إنّ لهم مالًا، فالذي أضمرت "لهم"، ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ إن الناس ألْبٌ عليكم، فيقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا، أي إنَّ لنا. وقال الأعشى:

إنّ مَحَـــــلاً وإنّ مُـــــرْتَحَلاً وإنَّ في السّفْر ما مَضَى مَهَلا"[٣]

---

(١) الكتاب ١/ ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٢) الكتاب لسيبويه ٢/ ١٣٠

(٣) الكتاب ٢/ ١٤١، والبيت من المنسرح وهو للأعشى في ديوانه صـ٢٣٣، وانظر: المقتضب ٤/١٣٠، والأصول ١/٢٤٧.

ونقل الإمام عبد القاهر كلام سيبويه وعلَّق عليه بأن قال: "ومن تأثير "إنَّ" في الجملة، أنها تُغْنِي إذا كانتْ فيها عن الخَبر في بعضِ الكلامِ ووَضَعَ صاحبُ الكتاب في ذلك بابًا فقال: "هذا بابُ ما يَحْسُنُ عليه السكوتُ في هذه الأحرُفِ الخمسةِ..."(١).

وكذلك قوله عند حذف اسم كان: "ومثل ذلك قول العرب: "مَنْ كَذَبَ كان شرًّا له"، يريد كان الكذبُ شرًّا له، إلَّا أنَّه استغنى بأن المخاطَب قد علم أنَّه الكذبُ لقوله "كَذَبَ" في أول حديثه"(٢)، فعلم المخاطب هو الذي سوغ الحذف- هنا-على الاتساع والاختصار، ومن حذف اسم كان-أيضًا- قول سيبويه في قول الشاعر عمرو بن شأس:

بَنِـي أسـدٍ هـل تَعْلَمُـون بَلاءنـا إذا كـان يومًـا ذا كَواكبَ أشْنَعَا(٣)

"أضمر-يريد إضمار اسم كان- لعلم المخاطب بِما يعني، وهو اليوم"(٤)، والتقدير: إذا كان اليومُ الذي يقع فيه القتال يومًا ذا كواكب، وهذا هو ما قاله علماء البلاغة في باب الإيجاز والإطناب من جواز حذف المسند إليه للعلم به، ومثَّلوا له بقوله-تعالى- ﴿كَلَّآ إِذَا بَلَغَتِ ٱلتَّرَاقِيَ﴾(٥) أي الروح.

ومن الحذف للاستغناء -أيضًا- ما جاء عنده في باب حذف الفعل، وسمَّى أبوابًا ترمز إلى هذا بقوله: (هذا باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بالفعل)، وقال فيه: "وذلك قولك: زيدًا، وعمرًا، ورأسَه. وذلك أنَّك رأيت رجلا

---

(١) دلائل الإعجاز صـ٣٢١.

(٢) الكتاب ٣٩١/٢

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن شأس في ديوانه صـ٣١، ونسبه له سيبويه٤٧/١، وانظر: خزانة الأدب للبغدادي٥٢١/٨. .

(٤) الكتاب ١/ ٤٧.

(٥) الآية (٢٦) من سورة القيامة، وانظر: تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها صـ٥٣.

يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقتل، فاكتفيتَ بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ له بعمله فقلت: زيدًا، أي أَوْقِعْ عملَك بزيدٍ، أو رأيتَ رجلًا يقول: أَضْرِبُ شَّر الناسِ، فقلتَ: زيدًا. أو رأيتَ رجلًا يحدّثُ حديثًا فقَطَعَهُ فقلتَ: حديثَك. أو قَدِمَ رجلٌ من سفرٍ فقلت: حديثَك، استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنّه مستخبرٌ، فعلى هذا يجوز هذا وما أَشبهه"(١)، وقوله-أيضًا- في باب: (هذا باب ما يَنْتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه)، ومن أمثلة هذا الباب ما قاله سيبويه: "ومن ذلك قولهم: مازِ رأسَك والسيفَ، كما تقول: رأسَك والحائطَ وهو يحذِّره، كأَنّه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ، وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين ثَنَّوْا لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، وبما جرى من الذكر"(٢)، فنرى أنَّ سيبويه يذكر أنَّ الفعل يحذف إيجازًا واستغناءً بما يرى من دلالة الحال عليه.

ومن حذف المضاف للاستغناء ما ذكره سيبويه عند قول الشاعر:

أَكُــلَّ امْــرِيءٍ تَحْسَــبِينَ امْــرَأً ونَــارٍ تَوَقَّــدُ باللَّيــل نــارًا(٣)

"فاستَغْنَيتَ عَن تَثْنِيَة "كُل" لذكرك إياه في أول الكلام، ولقلة التباسه على المخاطب"(٤)، فذكر سيبويه شرط الاستغناء-هنا- هو عدم الالتباس علي المخاطب.

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥٣.

(٢) الكتاب١/ ٢٧٥.

(٣) البيت من المتقارب، وهو لأبي دُواد الإيادي في ديوانه صـ١١٢، وهو من شواهد سيبويه ١/ ٦٦، والمفصل صـ١٣٧، وحاشية الصبان على شرح الأشموني٢/ ٢٠٦، والبيت شاهد على حذف المضاف، وإبقاء المضاف إليه (ونارٍ) على جره، وحذف المضاف عند سيبويه-هنا- للاستغناء بذكره في الأول.

(٤) الكتاب ١/ ٦٦.

ومن حذف الصفة ما ذكره سيبويه: "سير عليه ليلٌ"[١]، وهم يريدون ليل طويل فقد ذكره ابن جني وعلَّق عليه بأنَّه إنَّما حذفت فيه الصفة لما دلَّ الحال على موضعها من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك، فعلى هذا وما يجري مجراه تحذف الصفة، فأمّا إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز[٢]، وكما رأينا أن الحذف للاستغناء يزيد الكلام جودة وحسنًا، ولكن يشترط مع الاستغناء أن يكون الكلام جيدًا قبل الاستغناء، ولكنه مع الاستغناء أجود وأبلغ، يقول سيبويه: "فلو حسُن بالذي لا يَستغني به الكلامُ لحَسُنَ بالذي يستغني به"[٣].

ومن الحذف لكثرة الاستعمال ما جاء عند سيبويه في باب الابتداء من حذف المبتدأ قول الشاعر:

اعتـادَ قلبَـك مـن سـلمى عوائِـدُه وهـاج أهـواءَك المكنونـةَ الطَّلَـلُ

رَبْـعٌ قَـواءٌ أذاع المعصِـراتُ بـه وكُلُّ حَيرانَ سارٍ ماؤُه خَضِـلُ[٤]

كأنَّه قال: وذاك رَبْعٌ، أو هو رَبْعٌ رفعه على ذا وما أشبهه، سمعناه مِمَّن يرويه عن العرب"[٥]، ونقل الإمام عبد القاهر كلام سيبويه، وعلَّق عليه بقوله" "قال شيخنا– رحمه الله – ولم يَحمل البيت الأول على أنَّ "الرَّبعَ" بَدَلٌ منَ الطلل"، لأنَّ الرَّبْع أكثرُ من الطَّلل، والشيءُ يُبدَلُ مما هو مِثلُه أو أكثرُ منه،

---

(١) الكتاب ١/ ٢٢٠.

(٢) انظر: الخصائص ٢/٣٧٢.

(٣) الكتاب ٢/٢٨١.

(٤) البيت من البسيط، ونسبه البغدادي في شرح أبيات المغني لعمر بن أبي ربيعة ٧/٢٦٧، ولم يوجد في ديوانه، وهو بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ليوسف بن أبي سعيد السيرافي ١/٢٥٨، ومغني اللبيب صـ٧٨٤، والتقدير فيه: "هو ربع" على حذف المبتدأ، فقد كثُر في أسماء الديار أن تُحمل على عامل مضمر.

(٥) الكتاب ١/٢٨١.

فأمَّا الشيء مِن أَقلَّ منه ففاسدٌ لا يُتَصور وهذه طريقة مستمرَّة لهم إذا ذكروا الديار والمنازل"[١].

وأيضًا عند حذف خبر "لولا": "وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا....، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتالُ كان في زمان كذا وكذا، ولكنَّ هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إيَّاه في الكلام كما حُذف الكلام من "إمَّالَا"، زعم الخليل- رحمه الله- أنهم أرادوا إن كنتَ لا تفعلُ غيرَه فافعلْ كذا وكذا إمَّالا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام"[٢]،

*ومن كثرة الاستعمال- أيضا- ما قاله سيبويه عن حذف الفعل: "ومثل ذلك "حينئذ، الآنَ"، إنما تريد: واسمع الآن، "وما أغْفَلَه عنك، شيئًا"، أي دَعِ الشكّ عنك؛ فحُذف هذا لكثرة استعمالهم، وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثيرُ. ومن ذلك: هل من طعامٍ؟ أي هل من طعامٍ في زمانٍ أو مكانٍ، وإنما يُريد: هل طعامٌ، فَمِن طعامٍ في موضع طعامٌ، كما كان ما أتاني من رَجُلٍ في موضع ما أتاني رجلٌ. ومثله جوابُه: ما من طعامٍ"[٣]، وما جاء من باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل، حيث قال: "وذلك قولك: هذا ولا زعَمَاتِك"، أي: ولا أتوهم زعماتِك، ومن ذلك قول الشاعر:

دِيَـارَ مَيَّـةَ إذا مـيٌّ مُسَـاعِفَةٌ ولا يَـرَى مِثْلَهَـا عُجْـمٌ ولا عَـرَبُ[٤]

كأنَّه قال: أذكُرُ دِيَارَ مَيَّةَ، ولكنه لا يذكرُ "أذكرُ" لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إيَّاه، ولِما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر: ولا أتَوهَّمُ

(١) دلائل الإعجاز ١٤٧/١.

(٢) الكتاب ٢/ ١٢٩.

(٣) الكتاب ٢/ ١٢٩، ١٣٠.

(٤) البيت من البسيط ، وهو لذي الرمة في ديوانه صـ١١، وانظر: تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري صـ١٩٠، وخزانة الأدب للبغدادي٣٣٩/٢.

زعماتِك لكثرة استعمالهم إيَّاه"[١]، ونقله الإمام عبد القاهر -أيضًا- عند حذف الفعل[٢]، وكثيرًا ما تحدَّث سيبويه عن كثرة حذف الفعل لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب إياه[٣].

* ومن حذف الحرف لكثرة الاستعمال قوله: "واعلم أنَّه ليس من اسمٍ لا تكون في آخِره هاء يُحذف منه شيء إذا لم يكن اسمًا غالبًا نحو زيد وعمرو، من قبل أن المعارف الغالبةَ أكثرُ في الكلام وهم لها أكثرُ استعمالا، وهم لكثرة استعمالهم إياها قد حذفوا منها في غير النداء"[٤]، فالحذف لغرض كثرة الاستعمال كثير كما ذكر سيبويه، حيث كان يقول -رحمه الله- في أكثر من موضع: "وهم مِمَّا يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره"[٥]، وقال كمال الدين الأنباري: "والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يُحصَى"[٦].

ومن الحذف لسعة الكلام عند سيبويه ما جاء عنده في باب: (استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتِّساعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار): "ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[٧] إنّما يريد: أهلَ القرية، فاختصر، وعَمَلَ الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا"[٨]، ومثله – ما جاء

(١) الكتاب ١/ ٢٨٠.
(٢) انظر: دلائل الإعجاز صـ١٤٧.
(٣) انظر الكتاب ١/٢٥٧: ٢٧٩.
(٤) الكتاب٢/٢٥٦.
(٥) الكتاب ٢/١٩٦، ٢/ ٢٠٨، ٢/٤١٤، ٣/ ٤٨٦، ٤/ ١١١.
(٦) انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف١/ ٧٦، ٧٧.
(٧) من الآية (٨٢) من سورة يوسف.
(٨) انظر: الكتاب ١/ ٢١٢.

من حذف الجار-: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[١]، "وإنّما المعنى: بل مكْرُكُم في الليل والنهار. وقال عزّ وجلّ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٢] وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر، ومثله في الاتّساع: قوله-عز وجل-: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[٣]، فلم يشبهوا بما ينعق وإنَّما شُبّهوا بالمنعوق به. وإنَّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لا يَسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى" [٤]، فقد ذكر سيبويه سبب الحذف – هنا- وشرط له علم المخاطب فالمتكلم يعتمد على بديهة المخاطب في فهم المعنى، وبيّن سيبويه أنَّ هذا الحذف كثير عند حديثه- أيضًا- عن حذف الجار عند قوله: "ومن ذلك قولهم: أكلتُ أرضَ كذا وكذا وأكلتُ بلدةَ كذا وكذا، إنما أراد أصاب من خيرها وأكلَ من ذلك وشرب. وهذا الكلام كثير، منه ما مضى، وهو أكثر من أحصيه"[٥].

ومن الحذف- أيضًا- لسعة الكلام والاختصار- أيضًا- ما ذكره في باب: (ما يكون فيه المصدر حينًا لسعة الكلام والاختصار) حيث قال: "وذلك قولك: مَتَى سيرَ عليه؟ فيقول مَقْدَمَ الحاجِّ، وخُفُوقَ النَّجْمِ، وخلافة فلانٍ، وصَلاةَ العَصْر. فإنَّما هو: زَمَنَ مَقْدَمِ الحاجِّ، وحينَ خُفوقِ النجم، ولكنَّه على سعة الكلام والاختصار"[٦]، وهو من حذف المضاف الذي هو الزمن وإقامة المصدر

---

(١) من الآية (٣٣) من سورة سبأ

(٢) من الآية (١٧٧) من سورة البقرة.

(٣) من الآية(١٧١) من سورة البقرة.

(٤) الكتاب ٢١١/١.

(٥) الكتاب ١/ ٢١٤.

(٦) الكتاب ٢٢٢/١.

المضاف إليه مقامه[١]، ومفهوم السعة كما ذكره المحققون هو تعدد النصوص النثرية التي قعَّد عليها اللغويون القواعد النحوية أو استعملوها لشاهد نحوي آخر[٢].

ومن أغراض الحذف التخفيف فقد يجيء الحذف عند العرب للتخفيف وهذا ما ذكره سيبويه عند حديثه على حذف حرف الجر حيث قال: " ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنَّ، وذلك أنه أراد حرف الجر، وإيَّاه نَوَى، فجاز حيث كثُر في كلامهم، وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه"[٣].

ومن حذف المضاف للتخفيف- أيضًا- ما جاء عند سيبويه في باب: "هذا باب أسماء القبائل والأحياء وما يضاف إلى الأب والأم" أمَّا ما يضاف إلى الآباء والأمهات فنحو قولك: هذه بَنُو تميمٍ، وهذه بنو سَلولٍ، ونحو ذلك، فإذا قلت: هذه تميمٌ، وهذه أسدٌ، وهذه سلولٌ، فإنَّما تريد ذلك المعنى، غير أنَّك إذا حذفت حذفتَ المضاف تخفيفًا، كما قال -عزَّ وجلَّ-: "واسأل القرية" ويَطَؤُهم الطريقُ، وإنَّما يريدون أهل القرية، وأهل الطريق، وهذا في كلام العرب كثير"[٤].

ومن الحذف للتخفيف- أيضًا- ما جاء عند سيبويه من حذف المستثنى عنده في "هذا بابٌ يحذف المستثنى فيه استخفافًا" حيث قال: "وذلك قولك: "ليس غيرُ"، و"ليس إلَّا"، كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غيرُ ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفًا واكتفاءً بعلم المخاطَب ما يعنى"[٥].

---

(١) انظر: الأصول لابن السراج ١٩٣/١، وعلل النحو لابن الوراق صـ٣٦٩، والمفصل للزمخشري صـ٨١.

(٢) انظر: أثر سعة الكلام في التقعيد النحوي، لـ د/ زكريا محمد حريرات صـ١.

(٣) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(٤) الكتاب ٢٤٦/٣، ٢٤٧.

(٥) الكتاب ٣٤٤/٢، ٣٤٥.

ومن حذف الموصوف–أيضًا– ما جاء عند سيبويه في قول الشاعر:

لَـو قُلْـتَ مـا فـي قومِهـا لـم تِيـثَمِ يَفضُـلُها فـي حَسَـبٍ ومَيسَـمِ[١].

يريد: ما في قومها أحدٌ فحذفوا هذا...، فكلُ ذلك حذف تخفيفًا واستغناءً بعلم المخاطب بما يعني[٢]، ونلاحظ أنَّ التخفيف كان مشروطًا دائمًا بعلم المخاطب بما يعنيه المتكلم، حتى ذكر ابن مضاء القرطبي : "والمحذوفات في كتاب الله –تعالى– لعلم المخاطبين بها كثيرة جدًا، وهي إذا ظهرت تمَّ بها الكلام، وحذفها أوجز وأبلغ"[٣].

وهكذا نجد أنَّ سيبويه قد عرض لكل أنواع الحذف من حذف الاسم كالمبتدأ والخبر والصفة والموصوف والمضاف والمضاف إليه ومن حذف الفعل والحرف إلى غير ذلك مراعيًا مع التخفيف حال المخاطب، ولا شك أنَّه راعى أنَّ الكلام مع الحذف يمتاز بالفصاحة التي قد يخلو منها إذا كان تامًا دون حذف، فمراعاة سيبويه لعلاقة النحو بالأغراض والمقاصد التي يراد لها الكلام تظهر واضحة في كتابه موضحًا عللها وأسرارها البلاغية التي كانت تصب معظمها في قالب التخفيف والإيجاز والعلم بالمحذوف.

(١) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في الكتاب٢/ ٣٤٥، ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل لابن يعيش١/٦٢٤، ونُسِب في الخزانة لحكيم بن معية الربعي ٥/ ٦٤، وانظر: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني صـ١٥٦٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٤٦.

(٣) الرد على النحاة صـ٧٢.

الخاتمـــــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فقد خلص البحث إلى نتائج منها ما هو نتائج عامة ظهرت من خلال البحث ومنها ما يتعلَّق بالأغراض والمعاني التي ذكرها سيبويه في كتابه، **فأمَّا عن النتائج العامة فهي:**

١- لاشك أنَّ كثيرًا من المعاني والأغراض التي طرحها إمام النحاة سيبويه في كتابه كانت تشكل أساس علم المعاني، وقد نهل منها شيخ البلاغيين الإمام عبد القاهر الجرجاني وذكر الشيخ في كتبه أنَّه استقى بعض مسائله من كتاب سيبويه وزاد عليها من الأغراض والأحوال ما يخدم المعنى ويجوده، وقد أغفل من جاء قبل الشيخ عبد القاهر ذكر سيبويه كابن المعتز (٢٩٦هـ) في البديع، وأبي هلال العسكري (٣٩٥هـ) في الصناعتين، وإن أخذا منه بعض مسائله، فقد أخذ منه السكاكي مسألة تقسيم الكلام إلى مستقيم حسن ومستقيم قبيح...[١]

٢- تنسيق التراكيب النحوية لا تكفي في فهم معنى الكلام وفحواه وبيان غرض المتكلم من كلامه، ولا شك أنَّ تقديم جزء من أجزاء الجملة، أو حذف عنصر من عناصر الكلام وكيفية تقدير هذا المحذوف له معان استند عليها سيبويه في كتابه.

٣- قد كان لشيخ النحاة فكرٌ نحويٌ خاصٌ أثبته من خلاله العبقرية اللغوية المتكاملة المبنية على مراعاة القواعد مع مراعاة المعاني مع مراعاة الأحوال التي قيلت فيها وأغراض المتكلمين تلك العبقرية التي حافظت على اللغة

(١) انظر: الصناعتين صـ٧٠.

وسلامتها، ولم يكن سيبويه عالمًا بقواعد العربية فحسب بل كان عالمًا أيضًا بأساليبها ودقائقها التعبيرية، وعرض لخصائصها الأسلوبية التي عنى بها فيما بعد علم المعاني مثل التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف كما عرض لبعض المعاني المختلفة لبعض الأدوات.

وأمَّا عن الأغراض والمعاني:

١- قد جعل سيبويه العناية والاهتمام أصلًا يقوم عليه العديد من الأغراض، وفَرَّع عنها الأغراض الأخرى من خلال ترتيبه للصيغ والتراكيب النحوية وما يعتريها من تقديم وتأخير وحذف وغير ذلك.

٢- عنى سيبويه عناية كبيرة بقصد المتكلمين وأحوال المخاطبين، والفائدة التي تعود على كل منهما هي المقصد من وراء تنظيم الكلام، وتنسيقه.

٣- التنبيه على المخاطب يُعدُّ من أقوى أغراض تقديم المسند إليه عند سيبويه، كما كان الشك في الاسم أو الفعل أيضًا من أغراض تقديم المشكوك فيه.

٤- مراعاة حال المخاطب في البدء بالمعرفة التي يعرفها وتأخير الخبر النكرة الذي لا يعرفه حتي لا يُبنى الكلام على ما هو مجهول.

٥- كما كان لحذف الحرف أو الكلمة أو الجملة أغراض دعت لهذا الحذف كان معظمها يدور حول التخفيف، والإيجاز، والاستغناء، وكثرة الاستعمال، وسعة الكلام، واشْتُرِطَ لجميعها علم المخاطب بالمحذوف.

وبعد

فالعديد من المباحث البلاغية قد تطرق لها سيبويه فهو من أدرك معنى نظم الكلام ولكنه لم يسمِ هذه الموضوعات بأسمائها، وكان الفضل فيمن جاء بعده من علماء المعاني في التسمية والتجويد والتنقيح، ونستطيع أن نقول في نهاية المطاف أنَّه إذا كان الإمام عبد القاهر الجرجاني هو من اكتملت عنده

قضية النظم بجميع أركانها فإن إمام النحويين سيبويه هو من وضع البذرة الأولى التي نمت عليها شجرة النظم بأغصانها المتفرعة، ويوصي البحث بضرورة التطرق أكثر لكتاب سيبويه بالبحث عن جذور علوم العربية في الكتاب فهو قرآن النحو كما سمَّاه الناس، كما أنَّه يشتمل على علوم أخرى فقد كان من إعجاب أبي عمرو الجرمي بالكتاب أنَّه كان يقول: "أنا مذ ثلاثون سنة أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه"(١)، فالكتاب دائمًا ما يدعو إلى التفتيش والتنقيب.

وآخر دعوانا أن الحمد رب العالمين

(١) مجالس العلماء للزجاجي صـ١٩١.

ثَبْت المصادر والمراجع

١- أثر سعة الكلام في التقعيد النحوي، لـ د/ زكريا محمد حريرات- ط: دار زهدي للنشر- الأردن-الطبعة الأولى٢٠١٦م.

٢- أثر النحاة في البحث البلاغي، دكتور/ عبد القادر حسين أستاذ البلاغة والنقد -جامعة الأزهر- ط: دار غريب للطباعة والنشر-القاهرة-١٩٩٨هـ.

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي- ت: د/ رجب عثمان محمد، ود/رمضان عبد التواب-الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة-الأولى ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٤- الأصول في النحو لأبي بكر بن السراج-ت: عبد الحسين الفتلي-الناشر: مؤسسة الرسالة-لبنان بيروت.

٥- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات كمال الدين الأنباري-ت: حسن حَمَد، إشراف د/ إميل بديع يعقوب-ط: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٦- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي-ت: د/ مازن المبارك-ط: دار النفائس-الثالثة-١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٧- بغية الإيضاح في تلخيص المفتاح في علوم البلاغة، لعبد المتعال الصعيدي- مكتبة الآداب-ط: السابعة عشر١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

٨- البلاغة الصافية في المعاني والبيان والبديع، لحسن إسماعيل حسن الجناجي-رئيس قسم البلاغة بجامعة الأزهر-الناشر: المكتبة الازهرية للتراث- القاهرة- مصر ٢٠٠٦م.

٩- تاريخ علوم البلاغة والتعريف برجالها، تأليف/ أحمد مصطفى المراغي أستاذ الشريعة الإسلامية واللغة العربية بكلية دار العلوم-الطبعة الأولى١٣٦٩هـ-١٩٥٠م- مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

١٠- تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، لأبي الحجاج يوسف الأعلم الشنتمري-ت: د/ زهير عبد المحسن سلطان-الناشر: مؤسسة الرسالة- بيروت-ط: الثانية ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.
١١- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع، لأحمد الهاشمي-ت: د/يوسف الصميلي-الناشر: المكتبة العصرية بيروت.
١٢- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان-الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان-الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.
١٣- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني- الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب-الطبعة الرابعة.
١٤- دلائل الإعجاز في علم المعاني، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني-ت: محمود محمد شاكرأبوفهر-ط: مطبعة المدني-القاهرة-دار المدني-جده-الثالثة١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.
١٥- ديوان أبي دواد الإيادي-جمع وتحقيق: أنور محمود الصالحي، د/ أحمد هاشم السامرائي-ط: دار العصماء-الأولى ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
١٦- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس-ت: محمد حسين-مكتبة الآداب-٢٠١٢م.
١٧- ديوان ذي الرمة- تقديم: أحمد حسن بَسج- ط: بيروت-لبنان-الأولى١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
١٨- ديوان عمرو بن شأس، ت: د/يحيي الجبوري-ط: دار القلم-الكويت١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
١٩- الرد على النحاة، لأبي العباس أحمد بن عبد الرحمن، ابن مضاء-ت: د/ محمد إبراهيم البنا-الناشر: دار الاعتصام -الأولى ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٢٠- الرسالة الشافية، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني-ت: محمد خلف الله،

ود/ محمد زغلول سلام–الناشر: دار المعارف–مصر–الطبعة الثالثة–١٩٧٩م.

٢١– رصف المباني في شرح حروف المعاني، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي–ت: أحمد محمد الخراط–ط: مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢٢– سيبويه إمام النحاة/ لعلي النجدي ناصف– الناشر: عالم الكتب–ط: المطبعة العثمانية بالدراسة.

٢٣– شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد بن يوسف السيرافي–ت: محمد الريح هاشم–ط: دار الجيل–بيروت–الأولى١٤١٦هـ–١٩٩٦م.

٢٤– شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي–ت: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق–الناشر: دار المأمون للتراث–بيروت–١٣٩٣هـ إلى ١٤١٤هـ.

٢٥– شرح المفصل لابن يعيش –ت: أحمد السيد سيد أحمد، وإسماعيل عبد الجواد عبد الغني– ط: المكتبة التوفيقية–مصر.

٢٦– شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي–ت: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي–ط: دار الكتب العلمية–الأولى ٢٠٠٨م.

٢٧– شرح كتاب سيبويه، لعلي بن عيسى الرماني–ت: محمد إبراهيم يوسف شيبة–رسالة دكتوراه–المملكة العربية السعودية –جامعة أم القرى.

٢٨– شعر ابن ميادة، جمعه– د/ حنا جميل حداد–مراجعة: قدري الحكيم– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق١٤٠٢هـ–١٩٨٢م.

٢٩– الطراز لأسرار البلاغة وعلم حقائق الإعجاز ليحيي بن حمزة العلوي– الناشر: المكتبة

٣٠– علل النحو لأبي الحسن بن الوراق–ت: محمود جاسم محمد الدرويش– الناشر: مكتبة الرشد– الرياض– السعودية الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

٣١- علوم البلاغة البيان المعاني البديع، لأحمد بن مصطفى المراغي-ط: دار الكتب العلمية-بيروت-لبنان١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٣٢- الكتاب لسيبويه- ت/ عبد السلام محمد هارون-ط: دار الجيل-بيروت-الأولى.
٣٣- مجالس العلماء، لأبي إسحاق الزجاجي-ت: عبد السلام محمد هارون-الناشر: مكتبة الخانجي-القاهرة-ودار الرفاعي بالرياض-ط: الثانية ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣٤- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري-ت: محمد خيري الحلواني-الناشر: دار الشرق العربي- بيروت-الاولى١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٣٥- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لأبي محمد جمال الدين ابن هشام-ت-د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله- الناشر: دار الفكر-دمشق-السادسة١٩٨٥م.
٣٦- مفتاح العلوم، لأبي بكر محمد بن علي السكاكي-ت: نعيم زرزور-الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت -لبنان-الثانية١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٣٧- المفصل في صنعة الإعراب، لأبي القاسم جار الله الزمخشري-ت: د/علي بو ملحم-الناشر: مكتبة الهلال- بيروت-الأولى ١٩٩٣م.
٣٨- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، لبدر الدين العيني، ت: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرين-ط: دار السلام-الأولى ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
٣٩- المقتضب لأبي العباس المبرد-ت: محمد عبد الخالق عضيمة-الناشر: عالم الكتب-بيروت.
٤٠- النحو العربي ومناهج التأليف والتحليل، لشعبان عوض محمد العبيدي-كلية الآداب والتربية-جامعة قار يونس-١٩٨٩م.
٤١- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لأبي بكر جلال الدين السيوطي-ت: عبد الحميد هنداوي-الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

Sources and references

1- The Effect of Speech Amplitude on al-Taqeid al-Nahwi, by Dr. Zakaria Muhammad Harirat - Edition: Zuhdi Publishing House - Jordan - First Edition 2016.

2- The impact of grammarians on rhetorical research, Dr. Abdel Qader Hussein, Professor of Rhetoric and Criticism, Al-Azhar University, Edition: Dar Gharib for Printing and Publishing, Cairo, 1998 AH.

3- Irtisaf Al-Dharb from Lisan Al-Arab, by Abu Hayyan al-Andalusi-edited by: Dr. Rajab Othman Muhammad, and Dr. Ramadan Abdel Tawab - Publisher: Al-Khanji Library - Cairo – 1st edition 1418 AH 1998 AD.

4- Al-Usul in Grammar by Abu Bakr bin Al-Sarraj- edited by: Abdul Hussein Al-Fatli-Publisher: Al-Resala Foundation-Lebanon, Beirut.

5- Al'-Insaf in matters of disagreement between the grammarians of Basra and Kufic, by Abu al-Barakat Kamal al-Din al-Anbari- edited by: Hassan Hamad, supervised by Dr. Emile Badie Yaqoub- edition: Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut-Lebanon, 1418 AH-1998 AD.

6- Al-Idah fi eilal Al-Nahu, by Abu al-Qasim al-Glazi – edited by: Dr. Mazen Al-Mubarak - Edition: Dar Al-Nafais – 3rd edition - 1399 AH - 1979 AD.

7- Bughyat Al-Idah fi Talkhis al-Miftah in the sciences of rhetoric, by Abdul Mutaal Al-Saidi - Library of Arts – 17th

Edition, 1426 AH - 2005 AD.

8 - Pure rhetoric in the meanings and statement and Budaiya, Hassan Ismail Hassan Janagi - Head of the Department of Rhetoric at Al-Azhar University - Publisher: Al-Azhar Library for Heritage - Cairo - Egypt 2006.

9- History of the sciences of rhetoric and the definition of its men, written by / Ahmed Mustafa Al-Maraghi, Professor of Islamic law and Arabic language, Faculty of Dar Al-Uloom - First Edition 1369 AH-1950 AD - Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press.

10- Tahsil Eayn al-dhahab min maedin Jawahir al-Adab fi eilm Mujazat al-Arab, by Abu Al-Hajjaj Yusuf Al-Alam Al-Shantamri-edited by: Dr. Zuhair Abdul Mohsen Sultan - Publisher: Al-Resala Foundation - Beirut – 2nd edition: 1415 AH-1994 AD.

11- Jawahir al-Balagha fi al-Ma'ani wa al-Bayan wa al-Badi', by Ahmed Al-Hashemi- edited by: Dr. Youssef Al-Sumaili-Publisher: Al-Asriya Library Beirut.

12- Hashiat Al-Sabban's on Sharh Al-Ashmouni's to Alfiya Ibn Malik, by Abu Al-Irfan Muhammad bin Ali Al-Sabban-Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Beirut-Lebanon-1st edition, 1417 AH-1997 AD.

13- Characteristics, by Abu al-Fath Othman bin Jani - Publisher: Egyptian General Book Authority - Fourth Edition.

14 - Evidence of miracles in the science of meanings, by Abu Bakr Abdul Qaher Al-Jurjani – edited by: Mahmoud Muhammad Shaker Abu Fahr - edition: Al-Madani Press - Cairo - Dar Al-Madani - Jeddah – 3rd edition 1413 AH - 1992 AD.

15- Diwan Abi Dawad Al-Iyadi - collected and edited by: Anwar Mahmoud Al-Salhi, Dr. Ahmed Hashem Al-Samarrai - edition: Dar Al-Asma – 1st edition, 1431 AH-2010 AD.

16- Diwan Al-Asha Al-Kabir Maimon bin Qais- edited by: Muhammad Hussein-Library of Literature-2012.

17 - Diwan Dhul-Rama - Presented by: Ahmed Hassan Basj – edited by: Beirut - Lebanon – 1st edition, 1415 AH - 1995 AD.

18- Diwan of Amr bin Shas, edited by: Dr. Yahya Al-Jubouri- edition: Dar Al-Qalam, Kuwait, 1403 AH-1983 AD.

19 – Reply to the grammarians, by Abu Abbas Ahmed bin Abdul Rahman, Ibn Mada - edited by: Dr. Muhammad Ibrahim al-Banna - Publisher: Dar al-I'tisam – 1st edition, 1399 AH - 1979 AD.

20 – Al-Risalat al-Shaafia, by Abu Bakr Abdul Qaher Al-Jurjani - edited by: Muhammad Khalaf Allah, and Dr. / Muhammad Zaghloul Salam - Publisher: Dar Al-Maaref - Egypt – 3rd Edition - 1979 AD.

21- Rafsuf al-Ma'ani fi Sharh Haruf al-Ma'ani, by Imam Ahmed bin Abdul Nour Al-Malqi- edited by: Ahmed Muhammad Al-Kharrat- edition: Publications of the Arabic Language Academy in Damascus.

22- Sibawayh, the imam of grammarians / Ali Al-Najdi Nassef - Publisher: World of Books - edition: Ottoman Press in the study.

23- Sharh Abyat Sibawayh, by Abu Muhammad bin Yusuf Al-Serafi- edited by: Muhammad Al-Rih Hashem- edition: Dar Al-Jeel-Beirut-Al-Awwal 1416 AH-1996 AD.

24- Sharh Abyat Mughni al-Labib, by Abdul Qadir bin Omar al-Baghdadi - edited by: Abdul Aziz Rabah, and Ahmed Youssef Dakkak - Publisher: Dar Al-Mamoun for Heritage - Beirut - 1393 AH to 1414 AH.

25 – Al-Sharh al-Mufasal by Ibn Yaish – edited by: Ahmed El-Sayed Sayed Ahmed, and Ismail Abdel-Gawad Abdel Ghani - edition: Tawfiqia Library - Egypt.

26- Sharh Kitab Sibawayh, by Abu Saeed Al-Serafi- edited by: Ahmed Hassan Mahdali, and Ali Sayed Ali- edition: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya- 1st edition 2008.

27- Sharh Kitab Sibawayh, by Ali bin Issa Al-Rumani- edited by: Muhammad Ibrahim Yusuf Shaybah, PhD thesis, Kingdom of Saudi Arabia, um Al-Qura University.

28 – Poetry of Ibn Mayada, collected by Dr. / Hanna Jamil Haddad - Review: Qadri al-Hakim - publications of the

Arabic Language Academy in Damascus 1402 AH-1982 AD.

29- Al-Tiraz in the secrets of rhetoric and the science of the facts of miracles by Yahya bin Hamza Al-Alawi - Publisher: Library

30 - Ealal al-Nahw by Abu al-Hasan ibn al-Warraq - edited by: Mahmoud Jassim Muhammad al-Darwish - Publisher: Al-Rushd Library - Riyadh - Saudi Arabia 1420 AH - 1999 AD.

31 - Sciences of rhetoric statement, meanings, Badi', Ahmed bin Mustafa Maraghi - edition: Dar Al-Kutub Al-Ilmia - Beirut - Lebanon 1414 AH - 1993 AD.

32- Al-Kitab by Sibawayh - edited by / Abdul Salam Muhammad Haroun - Edition: Dar Al-Jeel - Beirut - the first.

33 - Councils of Scholars, Abu Ishaq glass - edited by: Abdul Salam Muhammad Haroun - Publisher: Library Khanji - Cairo - and Dar Rifai in Riyadh - 2nd edited by, 1403 AH - 1983 AD.

34 - Controversial issues in grammar for Abu al-Baqa al-Akbari - edited by: Muhammad Khairi al-Halawani - publisher: Dar al-Sharq al-Arabi - Beirut - 1st edition, 1412 AH - 1992 AD.

35- Mughni al-Labib on the books of Arabs, by Abu Muhammad Jamal al-Din Ibn Hisham - Dr / Mazen Al-

Mubarak, and Muhammad Ali Hamdallah – publisher: Dar Al-Fikr – Damascus – 6th edition 1985.

36- Miftah Al-Eulum, by Abu Bakr Muhammad bin Ali Al-Sakaki- edited by: Naim Zarzour-Publisher: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya – Beirut – Lebanon – 2nd edition, 1407 AH-1987 AD.

37 – Al-Mufassal fi Sana'at al- l'erab, by Abu al-Qasim Jarallah al-Zamakhshari – edited by: Dr. Ali Bou Melhem – Publisher: Al-Hilal Library – Beirut – 1st edition, 1993.

38- Al-Maqasid Al-Nahwiya fi Sharh Shawahid Sharhul Al-alifiya, by Badr al-Din al-Aini, edited by.: Prof. Dr. Ali Muhammad Fakher and others- edition: Dar es Salaam-1st edition, 1431 AH, 2010 AD.

39- Al-Muqtatab by Abu Al-Abbas Al-Mubarrad- edited by: Muhammad Abdul Khaliq Odaima – Publisher: Alam Al-Kutub – Beirut.

40- Arabic Grammar and Methods of Authorship and Analysis, by Shaaban Awad Muhammad Al-Obaidi, Faculty of Arts and Education, Qar Younis University, 1989.

41- Hama' al-Hawa'i fi Sharh Jami' al-Jami', by Abu Bakr Jalal al-Din al-Suyuti-edited by: Abdul Hamid Hindawi-Publisher: Al-Tawfiqiya Library – Egypt.

فهرس الموضوعات

الموضـــوع	رقم الصفحـــة
المقدمة	١٠٣٣
التمهيد- علاقة النحو بعلم المعاني	١٠٣٧
الفصل الأول-توخي المعاني في التقديم والتأخير	١٠٤١
الفصل الثاني- توخي المعاني في الحذف	١٠٥٩
الخاتمة	١٠٦٩
ثَبْت المصادر والمراجع	١٠٧٢
فهرس الموضوعات	١٠٨٢